منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)

ملخص دراسة

واقع وآفاق الاقتصاد العالمي والانعكاسات المحتملة على أسواق النفط العالمية

ديسمبر 2022

OAPEC Oapec Oapec @OAPEC1
OAPEC1 OAPEC ORG

جميع حقوق الطبع محفوظة، ولا يجوز إعادة النشر أو الاقتباس دون إذن خطي مسبق من المنظمة، 2022

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)

ص.ب 20501 الصفاة الكويت 13066
هاتف 24959000 (965) - فاكسميلي 24959755 (965)
الموقع على الإنترنت: www.oapecorg.org
البريد الإلكتروني: oapec@oapecorg.org

منظمة الأقطار
العربية المصدرة
للبترول (أوابك)

ملخص دراسة

واقع وآفاق الاقتصاد العالمي والانعكاسات المحتملة على أسواق النفط العالمية

إعداد
ماجد إبراهيم عامر
باحث اقتصادي أول

مراجعة
عبد الفتاح العريفي دندي
مدير الإدارة الاقتصادية
والمشرف على إدارة الإعلام والمكتبة

إعتماد
الأستاذ علي سبت بن سبت
الأمين العام

OAPEC Oapec Oapec @OAPEC1
OAPEC1 OAPEC ORG

ديسمبر 2022

واقع وآفاق الاقتصاد العالمي والانعكاسات المحتملة على أسواق النفط العالمية

ملخص دراسة واقع وآفاق الاقتصاد العالمي والانعكاسات المحتملة على أسواق النفط العالمية

مر الاقتصاد العالمي في عام 2020 بأزمة حادة وفريدة من نوعها، وهي الأصعب منذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي، على خلفية جائحة فيروس كورونا التي دفعت الحكومات حول العالم إلى فرض قيود وإجراءات صارمة على السفر وحركة التنقل لمنع إنتشار تلك الجائحة، وطالت تداعيات الأزمة كافة الأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك أنشطة التصنيع والاستثمار والاستهلاك. وشهدت الأسواق المالية اضطراباً شديداً، فضلاً عن تراجع حركة التجارة العالمية مع اضطراب سلاسل الإمدادات. وبشكل عام انكمش الاقتصاد العالمي بشكل غير مسبوق، للمرة الأولى مُنذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008. وعلى وقع تلك المعطيات، تراجع الطلب العالمي على النفط بشكل قياسي، مسجلاً أدنى مستوى له في نحو ثمانية أعوام، وانخفضت أسعار النفط الخام العالمية إلى أدنى مستوى لها منذ عام 2016. كما انخفضت إمدادات النفط العالمية إلى أدنى مستوى لها منذ عام 2014، على خلفية الاتفاق بين دول أوبك+ وبعض الدول الرئيسية الأخرى المنتجة للنفط بشأن خفض قياسي للإنتاج، فضلاً عن التراجع الحاد في الاستثمارات العالمية في أنشطة الإنتاج والاستكشاف.

ومع بدء تعافي الاقتصاد العالمي من تداعيات جائحة فيروس كورونا في عام 2021، شهدت أسواق النفط العالمية تطورات إيجابية، بدعم من حملات التطعيم وتسارع وتيرتها التي ساهمت بشكل كبير في تخفيف القيود المفروضة على حركة التنقل المرتبطة بالجائحة، وانتعاش حركة تجارة السلع العالمية مسجلة أعلى مستوى فصلي لها على الإطلاق خلال الربع الثالث. وفي هذا السياق، سجل الطلب العالمي على النفط أكبر ارتفاع سنوي له على الإطلاق، إلا أنه ظل دون مستوياته المسجلة قبل الجائحة. وارتفعت أسعار النفط الخام العالمية إلى أعلى مستوى لها مُنذ عام 2014. كما ارتفعت إمدادات النفط العالمية، مع استمرار الجهود المبذولة من قبل مجموعة دول أوبك+ لتحقيق الاستقرار والتوازن في أسواق النفط العالمية.

وخلال الفترة المنقضية من عام 2022، واجه الاقتصاد العالمي عدة تحديات تسببت في تباطؤ النمو في أدائه، وظهرت حالة كبيرة من عدم اليقين بشأن آفاقه المستقبلية. كان أبرز هذه التحديات هي التوترات الجيوسياسية في شرق أوروبا التي جعلت أمن الطاقة العالمي في خطر، والارتفعات الحادة والقياسية في معدلات التضخم العالمية التي ساهمت في ارتفاع أسعار الطاقة، فضلاً عن استمرار المخاوف بشأن احتمال ظهور متحورات جديدة من فيروس كورونا. وانعكست هذه التحديات بشكل ملحوظ على أساسيات أسواق النفط العالمية لتشهد تقلبات حادة، حيث انخفض الطلب العالمي على النفط خلال الربع الأول والربع الثاني من العام متأثراً بضعف النمو الاقتصادي والتوترات الجيوسياسية في شرق أوروبا وموجة جديدة من الإصابات بفيروس كورونا في الصين، قبل بدء تعافيه خلال الربع الثالث بدعم من ارتفاع طلب دول أوروبا في ظل سعيها لتأمين إمداداتها من الطاقة. أما فيما يخص إمدادات النفط العالمية فقد ارتفعت بشكل تصاعدي، تماشياً مع قرارات دول أوبك+ بشأن زيادة معدلات إنتاجها الشهرية، غير أن قرارها الأخير بشأن خفض مستوى إنتاجها النفط بأعلى وتيرة له منذ بدء جائحة فيروس كورونا بدءاً من نوفمبر 2022 وحتى شهر ديسمبر 2023، سيكون له دور في الحد من هذا الاتجاه التصاعدي. ولم تكن أسعار النفط بمنأى عن تلك التقلبات، فخلال الربع الأول من عام 2022 اقتربت الأسعار الآجلة لعقود خام برنت وعقود خام غرب تكساس الأمريكي من أعلى مستوياتها المسجلة منذ شهر يوليو 2008، على خلفية الأزمة الروسية الأوكرانية. وارتفع متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك في الربع الثاني إلى أعلى مستوى له منذ الربع الأول من عام 2012، كما سجلت أسعار النفط الخام الآجلة أطول سلسلة مكاسب شهرية لها منذ عام 2011. يأتي ذلك قبل أن تنخفض أسعار النفط الخام العالمية في الربع الثالث، وذلك للمرة الأولى في نحو عامين، متأثرة بتباطؤ أداء الاقتصاد العالمي وضبابية آفاقه المستقبلية، وتزايد عمليات البيع في أسواق العقود الآجلة.

بناء على ما تقدم، تكتسب متابعة تطورات أداء الاقتصاد العالمي، أهمية كبيرة، نظراً لما سيكون لها من تأثير ملموس على صناعة الطاقة العالمية، ولا سيما على الصناعة النفطية في الدول الأعضاء في منظمة أوابك، وذلك في الوقت الذي تشير فيه توقعات منظمات الطاقة الدولية إلى أن النفط سيظل مستحوذاً على الحصة الأكبر في مزيج الطاقة على المدى البعيد.

تناولت الدراسة في جزئها الأول الواقع الحالي والآفاق المستقبلية للتطورات الاقتصادية العالمية وفق المجموعات الدولية، أما الجزء الثاني فتم من خلاله التطرق إلى التطورات في مؤشـــرات أســـواق النفط العالمية وآفاقها المســـتقبلية، وركز الجزء الثالث على الانعكاســـات المحتملة للتطورات في الاقتصاد العالمي على أسواق النفط العالمية.

الجزء الأول: الواقع الحالي والآفاق المستقبلية للتطورات الاقتصادية العالمية

1. شهد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الاقتصادات المتقدمة تعافياً ملحوظاً نسبته 10.6% في عام 2021 مسجلاً أعلى مستوى له على الإطلاق، ويتوقع أن ينمو بمعدل 3.8% سنوياً خلال الفترة (2021 – 2027)، كما يتوقع تقلص حصة هذا الناتج من الإجمالي العالمي من 58% في عام 2021 إلى 52.7% في عام 2027.
2. اكتسبت الاقتصادات الناشئة والنامية أهمية خاصة بعد أن حققت طفرات كبيرة خلال العقدين الماضيين مدفوعة بالنمو الملحوظ في الدول الآسيوية، ولا سيما الصين. وفي هذا السياق، شهد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في تلك الاقتصادات نمواً بلغ 18.1% خلال عام 2021، ويتوقع أن ينحسر معدل النمو خلال الفترة (2021 – 2027) ليصل إلى 7.5% سنوياً، في حين يتوقع ارتفاع حصة هذا الناتج من الإجمالي العالمي من 42% في عام 2021 إلى 47.3% في عام 2027.

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في المجموعات الدولية والإقليمية
(مليار دولار)

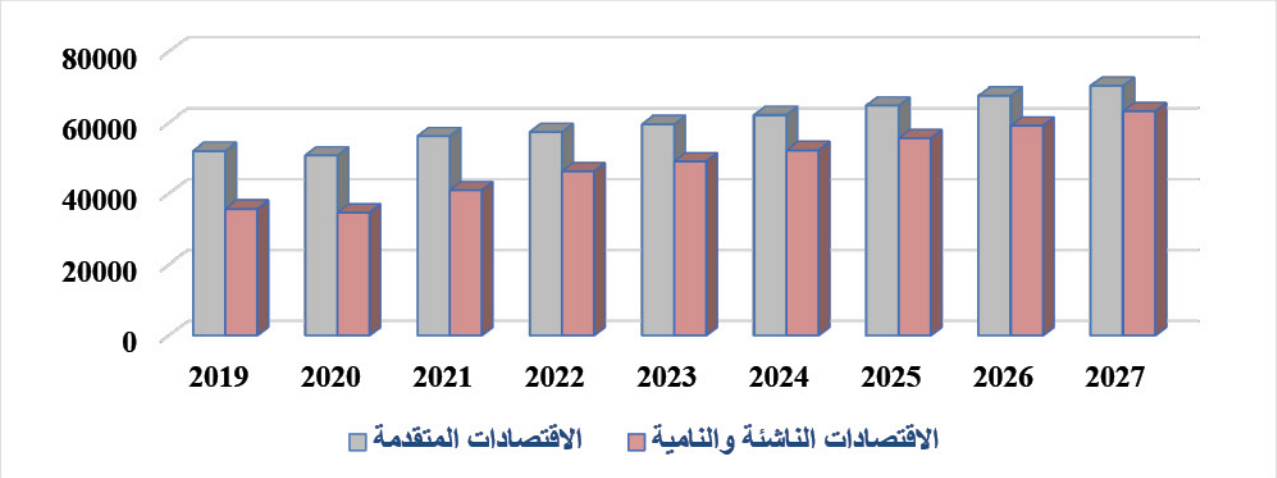

المصدر: IMF, World Economic Outlook database, October 2022.

3. من المتوقع ارتفاع معدل التضخم العالمي بشكل ملحوظ من نحو 4.7% في عام 2021، ليصل إلى 8.8% مع نهاية عام 2022 وهو أعلى مستوى له منذ عام 1996، قبل أن ينخفض بصورة تدريجية بعد ذلك إلى 3.3% في عام 2027. وفي هذا السياق، يتوقع ارتفاع معدل التضخم في الاقتصادات المتقدمة إلى 7.2% مع نهاية عام 2022 وهو أعلى مستوى له منذ عام 1982، ثم ينخفض إلى 1.9% في عام 2027. بينما يتوقع ارتفاعه في الاقتصادات الناشئة والنامية إلى 9.9% مع نهاية عام 2022 وهو أعلى مستوى مسجل له منذ عام 1999، قبل أن ينخفض إلى 4.3% في عام 2027.

معدل التضخم في المجموعات الدولية والإقليمية
(النسبة المئوية للتغير في أسعار المستهلك)

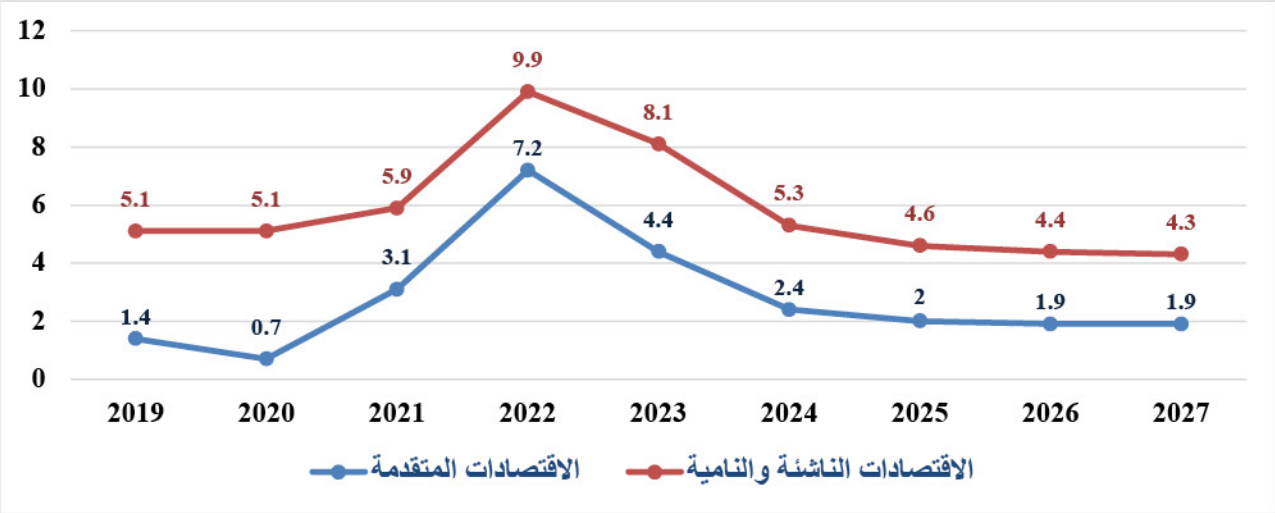

المصدر: IMF, World Economic Outlook database, October 2022.

4. يتوقع أن يتراجع معدل البطالة في الاقتصادات المتقدمة من نحو 5.6% في عام 2021، ليصل إلى 4.5% مع نهاية عام 2022، قبل أن يستقر عند مستوى يبلغ نحو 5% خلال الفترة (2023 – 2027).

5. من المتوقع ارتفاع نسبة الاستثمارات من الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى 28.1% في عام 2027 وهو أعلى مستوى لها على الإطلاق. في الوقت الذي سترتفع فيه نسبة الاستثمارات من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة إلى حوالي 23% مع نهاية عام 2022، قبل أن تستقر عند مستوى يبلغ نحو 22.6% خلال الفترة (2023 – 2027).

ويتوقع ارتفاع هذه النسبة في الاقتصادات الناشئة والنامية لتستقر عند 34.3% خلال الفترة (2022 – 2027).

الاستثمارات في المجموعات الدولية والإقليمية
(النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

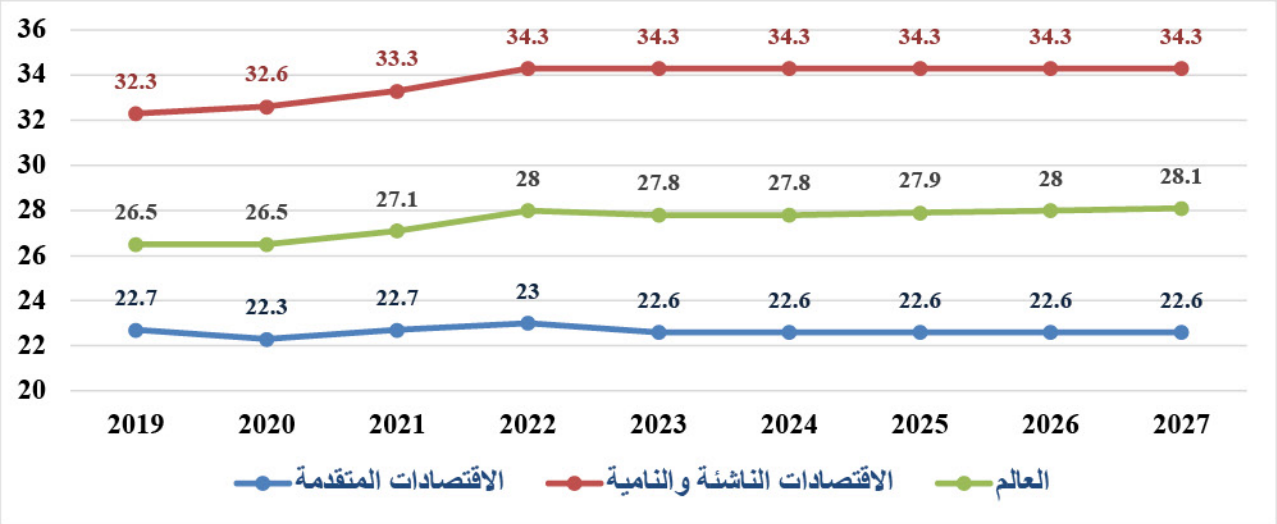

المصدر: IMF, World Economic Outlook database, October 2022.

6. حقق فائض الحساب الجاري للاقتصاد العالمي في عام 2021 ارتفاعاً حاداً بلغت نسبته أكثر من 100% مقارنة بعام 2020 ليصل إلى مستوى قياسي، ومن المتوقع أن ينخفض بشكل ملحوظ مع نهاية عام 2022 نسبته 66.8% مسجلاً أدنى مستوى له منذ عام 2015، كما يتوقع أن ينخفض في عام 2027 إلى أدنى مستوى منذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008.
7. حققت كل من الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الناشئة والنامية كمجموعات ارتفاعاً ملحوظاً في فوائض حساباتها الجارية في عام 2021، بلغت نسبته 88.7% و118% على الترتيب. ويتوقع استمرار ارتفاع الفائض في الاقتصادات النامية والناشئة مع نهاية عام 2022، ليصل إلى أعلى مستوى له منذ عام 2008، قبل أن يتراجع خلال الفترة (2023 – 2025)، ويتحول هذا الفائض إلى عجز في عام 2026، ويتزايد في عام 2027. بينما يتوقع أن يتحول فائض الحساب الجاري في الاقتصادات المتقدمة إلى عجز مع نهاية عام 2022، وذلك للمرة الأولى منذ عام 2011، وينخفض هذا العجز في عام 2023، قبل أن يتحول مجدداً إلى فائض متزايد خلال الفترة (2024 – 2027).

الحساب الجاري في المجموعات الدولية والإقليمية
(مليار دولار)

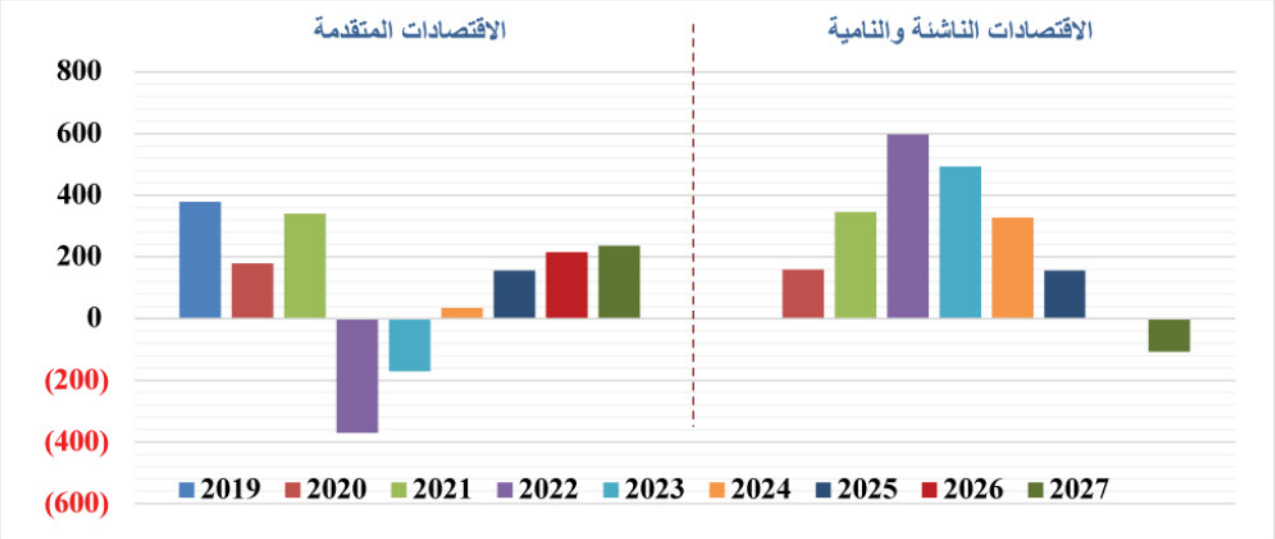

المصدر: IMF, World Economic Outlook database, October 2022.

8. يتوقع استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في كونها أكبر اقتصاد على مستوى العالم، رغم تراجع معدلات النمو الاقتصادي فيها عن المعدل العالمي، وتراجع حصتها في الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 23.7% في عام 2021 لتصل إلى 22.7% في عام 2027. وفي الوقت نفسه، سترتفع حصة الصين في الناتج العالمي من 18.3% في عام 2021 إلى 21.2% في عام 2027. كما يتوقع أن تصبح الهند ثالث أكبر اقتصاد على مستوى العالم، بدلاً من اليابان.
9. تختلف الصورة بشكل ملفت عند النظر إلى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات الرئيسية حسب القوة الشرائية، حيث يتوقع أن تقفز الصين لتحتل المركز الأول عالمياً بفارق ملحوظ عن الولايات المتحدة الأمريكية التي ستأتي في المركز الثاني، بينما سيطرأ تغير ملحوظ في ترتيب بقية الدول من حيث مكانتها، بالإضافة إلى خروج أستراليا من قائمة الاقتصادات الرئيسية لتدخل بدلا منها تركيا.
10. يتوقع ارتفاع معدل التضخم في كافة الاقتصادات الرئيسية مع نهاية عام 2022 (باستثناء الصين) لتصل إلى مستويات لم تشهدها في عدة أعوام، قبل أن تنخفض بشكل تدريجي خلال الفترة (2023 – 2027). بينما يتوقع انخفاض معدل البطالة في كافة الاقتصادات الرئيسية

خلال الفترة (2022 – 2027) بدعم من استئناف النشاط الاقتصادي وتخفيف/إلغاء القيود المرتبطة بجائحة فيروس كورونا. وسوف تستمر الصين في استحواذها على أكبر نسبة استثمارات من الناتج المحلي الإجمالي العالمي تبلغ 43.8% في عام 2027، وستقفز الهند إلى المرتبة الثانية بنسبة استثمارات تبلغ 33.7% في عام 2027. ويتوقع أن تسجل الولايات المتحدة الأمريكية أعلى مستوى عجز في حسابها الجاري على الإطلاق مع نهاية عام 2022، ويتراجع بعد ذلك حتى عام 2027. في حين ستحقق الصين أعلى فائض في حسابها الجاري منذ عام 2008، وينخفض هذا الفائض بشكل تدريجي بعد ذلك. ويتوقع أن يتحول الفائض المحقق في الحساب الجاري بكل من كندا واندونيسيا وفرنسا واستراليا في عام 2021 إلى عجز في عام 2027.

الجزء الثاني: الواقع الحالي للتطورات في مؤشرات أسواق النفط العالمية وآفاقها المستقبلية

1. تشير توقعات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إلى أن الإمدادات النفطية العالمية ستنمو بمعدل 0.6% سنوياً خلال الفترة (2021 – 2045) لتصل إلى 109.8 مليون ب/ي في عام 2045، وسترتفع حصة دول أوبك من إجمالي تلك الإمدادات إلى 38.4% مقارنة بنحو 33.2% في عام 2021. كما سترتفع حصة عوائد التكرير من 2.4% إلى 3% خلال نفس الفترة. في حين ستنخفض حصة دول خارج أوبك من إجمالي الإمدادات العالمية إلى 58.6% في عام 2045 مقارنة بحصة بلغت 64.4% في عام 2021.

الإمدادات النفطية العالمية، وفقاً لتوقعات منظمة أوبك، (مليون ب/ي)

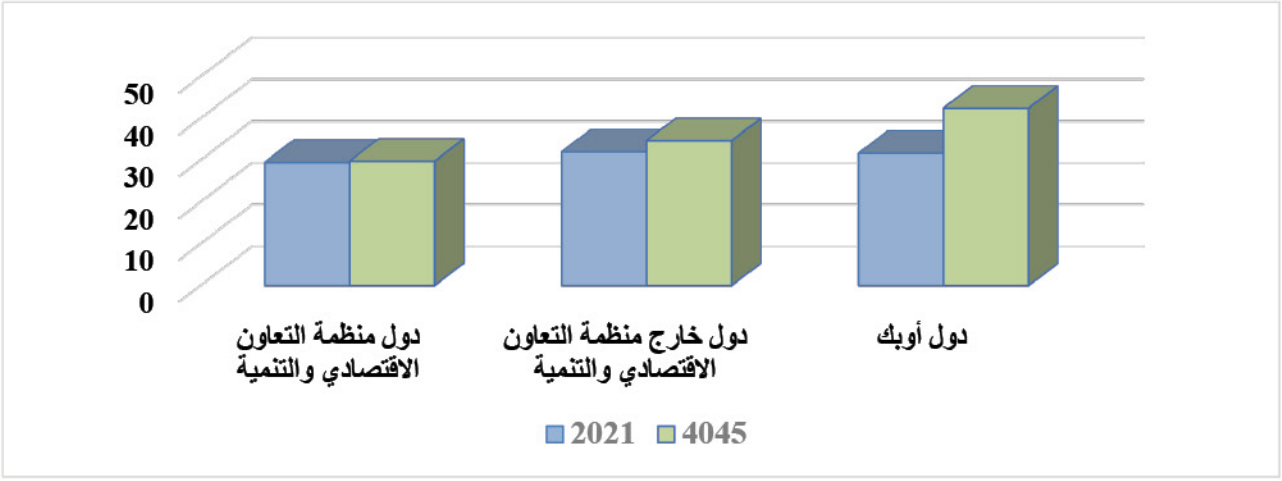

المصدر: OPEC, World Oil Outlook, October 2022.

2. تتوقع وكالة الطاقة الدولية نمو الإنتاج العالمي من النفط بمعدل 0.3% سنوياً خلال الفترة (2021 – 2050) ليصل إلى 99.3 مليون ب/ي في عام 2050. وسيأتي الجزء الأكبر من إنتاج النفط في العالم من منطقة الشرق الأوسط التي سيرتفع إنتاجها بمعدل يبلغ 1.3% سنوياً خلال فترة التوقعات ليصل إلى 40.4 مليون ب/ي، وبذلك سترتفع حصتها من الإجمالي العالمي من 30.9% في عام 2021 إلى 40.7% في عام 2050. كما سيرتفع إنتاج النفط في كلاً من أمريكا الشمالية، وأمريكا الجنوبية والوسطى. بينما سيتراجع إنتاج النفط في منطقة أوراسيا، والدول الأفريقية، ودول آسيا والمحيط الهادي، والدول الأوروبية.

الإنتاج العالمي من النفط، وفقاً للمجموعات الدولية الرئيسية
سيناريو السياسات المعلنة لوكالة الطاقة الدولية، عامي 2021 و 2050
(مليون ب/ي)

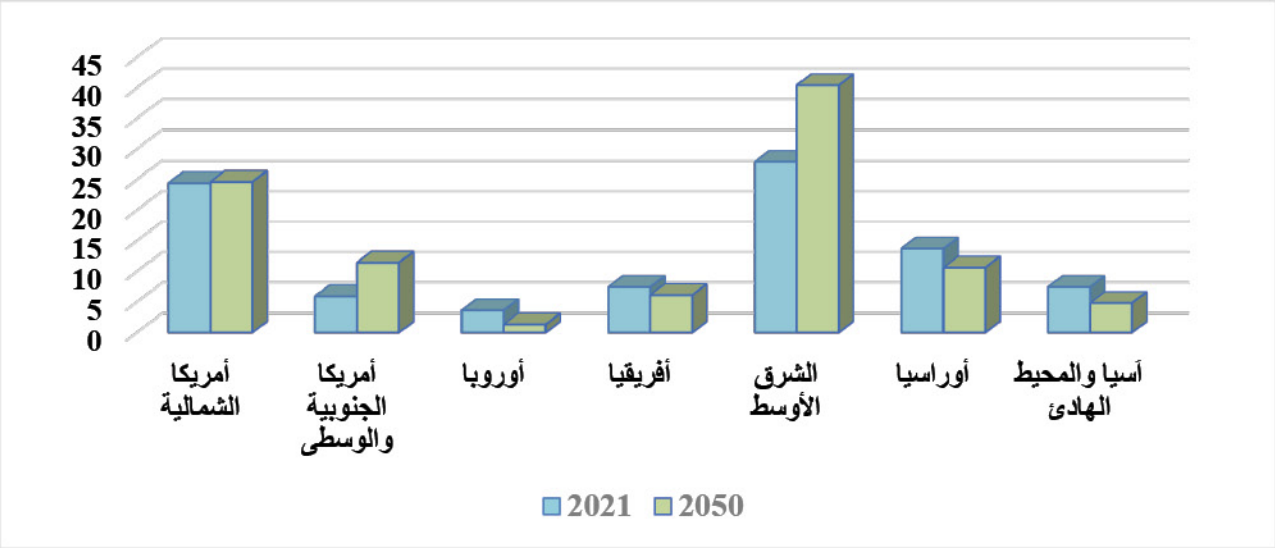

المصدر: IEA, World Energy Outlook, October 2022.

3. تشير توقعات منظمة أوبك إلى نمو الطلب العالمي على النفط بمعدل 0.5% سنوياً خلال الفترة (2021 – 2045)، ليصل إلى 109.8 مليون ب/ي في عام 2045. تشكل كل من دول الأمريكيتين (لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية) والصين ومنطقة الشرق الأوسط الجهات الرئيسية التي سيأتي منها الطلب على النفط. هذا وسيأتي الجزء الأكبر من حجم الزيادة في الطلب على النفط من الهند التي يتوقع أن يزداد الطلب فيها بمعدل 3.6% سنوياً وهو أعلى معدلات النمو في الطلب العالمي على النفط. وستحقق الدول الأفريقية ثاني أعلى معدلات

النمو في الطلب على النفط، يليها الدول الآسيوية الأخرى (باستثناء الصين والهند). بينما يتوقع تراجع الطلب على النفط في كل من دول أوروبا، ودول آسيا والمحيط الهادئ.

الطلب العالمي على النفط، وفقاً للسيناريو المرجعي لمنظمة أوبك
(مليون ب/ي)

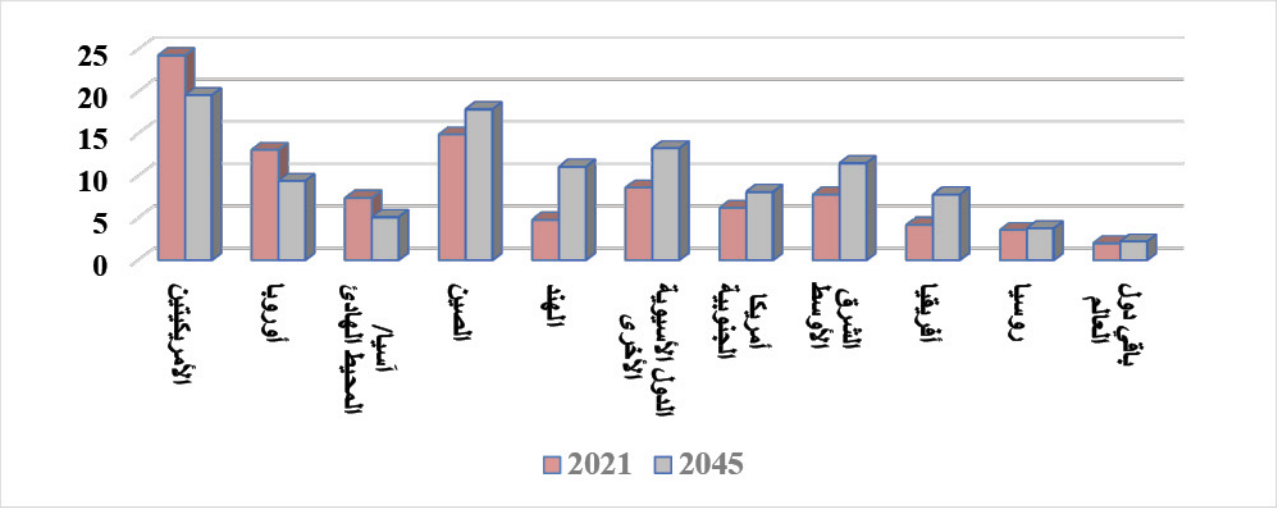

المصدر: OPEC, World Oil Outlook, October 2022.

4. من المتوقع ارتفاع الطلب العالمي على الطاقة الأولية بمعدل 0.9% سنوياً خلال الفترة (2021 – 2045) ليصل إلى 351 برميل نفط مكافئ/يوم في عام 2045. وعلى الرغم من توقع انخفاض حصة النفط في مزيج الطلب العالمي على الطاقة الأولية من نحو 30.9% في عام 2021 إلى 28.7% في عام 2045، إلا أنه سيظل محتفظاً بأعلى حصة في هذا المزيج خلال فترة التوقعات. وسيستحوذ الغاز الطبيعي على ثاني أكبر حصة بحلول عام 2030، بدعم من ارتفاع الطلب عليه في جميع القطاعات، ليحل محل الفحم والطاقة العضوية التقليدية. كما سترتفع حصة الطاقة النووية، وسيكون الطلب المتزايد على الطاقة منخفضة الكربون هو الدافع الرئيسي لهذا الاتجاه. وتُعد مصادر الطاقة المتجددة الأخرى (لا سيما الطاقة الشمسية وطاقة الرياح) هي الفئة الأسرع والأكبر نمواً في مزيج الطاقة العالمي، حيث يتوقع ارتفاع حصتها من 2.6% فقط في عام 2021، إلى 10.9% في عام 2045. بينما سيكون الفحم هو مصدر الطاقة الوحيد الذي يتوقع أن يشهد انخفاضاً خلال فترة التوقعات، حيث ستتراجع حصته في مزيج الطاقة العالمي من 26.1% في عام 2021 إلى 16.6% في عام 2045.

مزيج الطلب العالمي على الطاقة الأولية، وفقاً لتوقعات منظمة أوبك (السيناريو المرجعي)
(%)

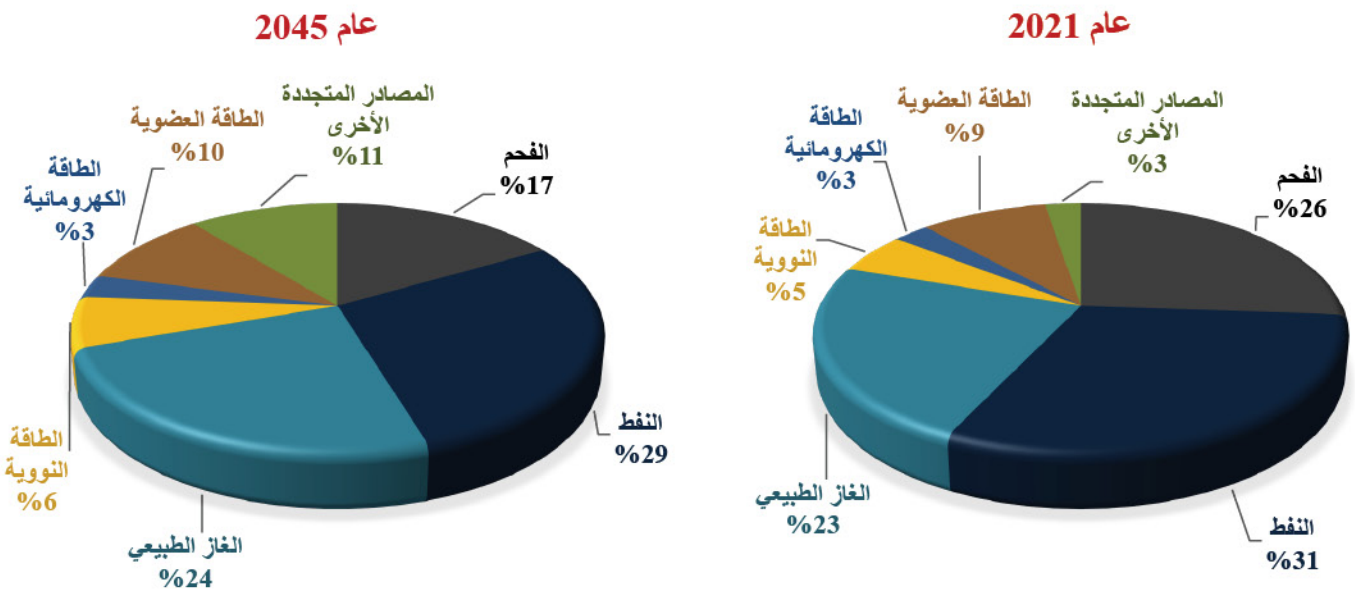

المصدر: OPEC, World Oil Outlook, October 2022.

5. تشير توقعات وكالة الطاقة الدولية إلى نمو الطلب العالمي على النفط بمعدل 0.3% سنوياً خلال الفترة (2021 – 2050)، ليصل إلى 102.1 مليون ب/ي في عام 2050. وعلى الرغم من تراجع الطلب في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنها ستحافظ على المركز الأول عالمياً من ناحية حجم الطلب على النفط. كما يتوقع تراجع الطلب على النفط في كل من الصين والدول الأوروبية. بينما يتوقع ارتفاع الطلب في منطقة الشرق الأوسط، وسيأتي الجزء الأكبر من حجم الزيادة في الطلب على النفط خلال فترة التوقعات من الهند، وستحقق الدول الأفريقية أعلى معدلات النمو في الطلب يبلغ 2.8% سنوياً. كما يتوقع أن يشهد الطلب على النفط في كل من دول آسيا والمحيط الهادئ (باستثناء الصين والهند)، ودول أمريكا الجنوبية والوسطى، ودول أوراسيا، زيادة معتدلة في معدل النمو.

الطلب العالمي على النفط، وفقاً لسيناريو السياسات المعلنة لوكالة الطاقة الدولية
(مليون ب/ي)

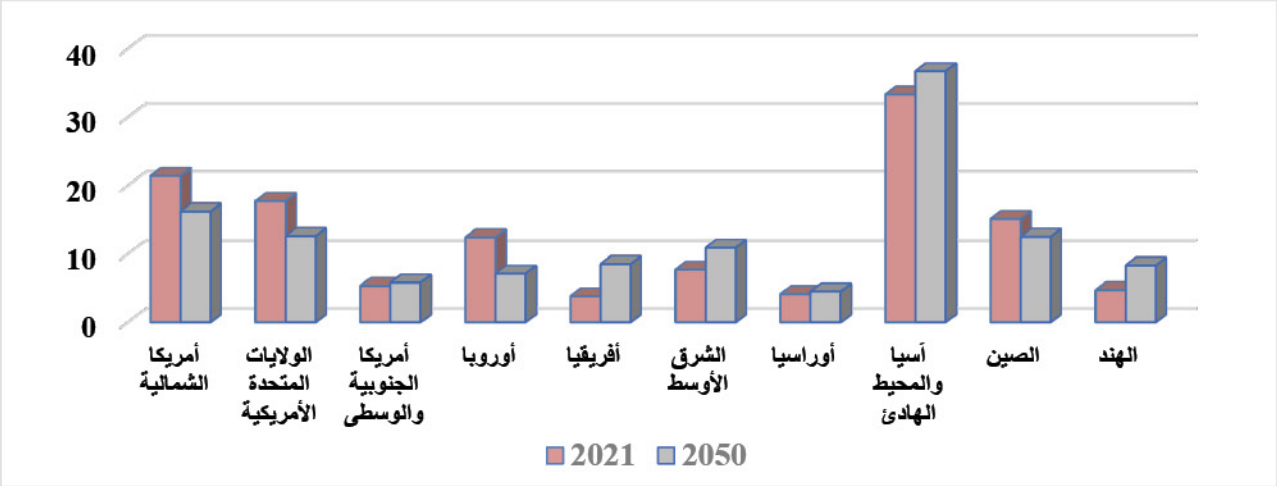

المصدر: IEA, World Energy Outlook, October 2022.

6. تبلغ إجمالي الاستثمارات المطلوبة لتلبية الطلب العالمي على النفط حتى عام 2045 نحو 12.1 تريليون دولار (9.5 تريليون دولار في أنشطة الاستكشاف والإنتاج - Upstream، 1 تريليون دولار في أنشطة التخزين والنقل - Midstream، و 1.6 تريليون دولار في أنشطة التكرير والتوزيع والتصدير - Downstream).
7. من المتوقع أن يصل إجمالي الإضافات في طاقة التكرير بالمصافي العالمية إلى حوالي 7.3 مليون ب/ي خلال الفترة (2022 – 2027)، يتركز معظمه في كل من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ومنطقة الشرق الأوسط، وأفريقيا. في حين يتوقع أن تكون أوروبا هي المنطقة الوحيدة التي لن تشهد أي إضافات في طاقة التكرير، وهو ما يتماشى مع التطورات المتوقعة في طلبها على النفط. أما على المدى الطويل حتى عام 2045، فيتوقع ارتفاع إجمالي طاقة التكرير العالمية المضافة إلى 15.5 مليون ب/ي. ومن المتوقع أن ترتفع إنتاجية مصافي التكرير إلى 85.4 مليون ب/ي في عام 2025، وأن تسجل مستوى قياسي يبلغ نحو 86.5 مليون ب/ي في عام 2035، قبل أن تنخفض بعد ذلك إلى 86.2 مليون ب/ي في عام 2045.
8. تسببت التوترات الجيوسياسية المتصاعدة في إعادة تشكيل لاتجاهات تجارة النفط الخام والمتكثفات العالمية. فقد قامت روسيا بالفعل بتوجيه كميات كبيرة من صادراتها إلى الدول

الآسيوية، ولا سيما الصين والهند، في ظل التخفيضات على سعر خام الأورال الروسي. ونظراً لحجم صادرات النفط الخام والمتكثفات الروسية إلى الاتحاد الأوروبي، فمن المرجح إعادة توجيه كميات أكبر بكثير في أواخر عام 2022 إلى مناطق أخرى، خاصة منطقة آسيا والمحيط الهادئ. في الوقت ذاته، أبدت الدول الأوروبية اهتماماً ملحوظاً بواردات النفط الخام من منطقة الشرق الأوسط. علاوة على ذلك، زادت واردات أوروبا مشترياتها من نفط غرب إفريقيا (نيجيريا وأنغولا)، والتي عادة ما تكون غنية بمواد التقطير المتوسطة الملائمة لاستخدامات مصافي تكرير النفط الأوروبية.

9. يتوقع ارتفاع إجمالي تجارة النفط الخام والمتكثفات العالمية بشكل ملحوظ خلال الفترة (2021 – 2025)، ليصل إلى نحو 39 مليون ب/ي في عام 2025، أي بزيادة قدرها نحو 5 مليون ب/ي مقارنة بعام 2021. ويتوقع ارتفاعه تدريجياً بعد ذلك على المدى الطويل، ليصل إلى نحو 40.5 مليون ب/ي بحلول عام 2045. وستظل منطقة الشرق الأوسط إلى حد بعيد هي أهم مصدر لتجارة النفط الخام والمتكثفات خلال فترة التوقعات. في حين ستظل منطقة آسيا والمحيط الهادئ هي الوجهة الرئيسية لصادرات النفط الخام من الشرق الأوسط.

الصادرات العالمية من النفط الخام والمتكثفات، وفقاً للمجموعات الدولية الرئيسية
(مليون ب/ي)

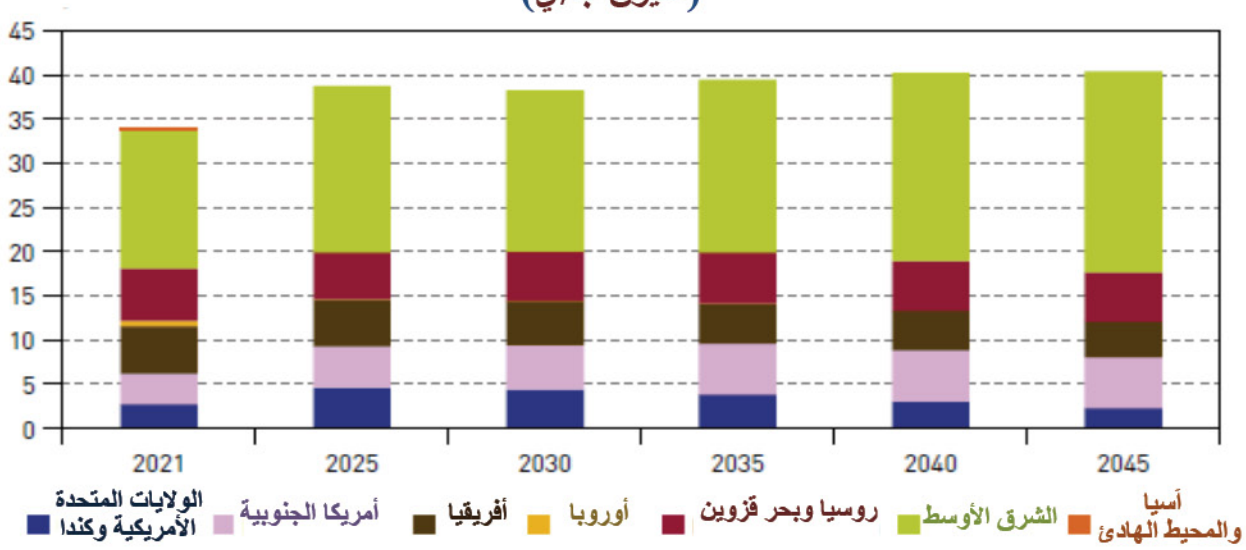

المصدر: OPEC, World Oil Outlook, October 2022.

10. يتوقع أن تأتي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في المرتبة الأولى عالمياً من حيث صافي صادرات المنتجات النفطية حتى عام 2045. في حين، يتوقع ارتفاع صافي صادرات المنتجات من منطقة الشرق الأوسط بشكل متواضع نتيجة الطلب القوي المتوقع الذي سيحد من القدرة المتاحة للتصدير. بينما يتوقع انخفاض صافي الصادرات من روسيا وبحر قزوين على خلفية انخفاض الطلب في منافذ التصدير الرئيسية مثل أوروبا، فضلاً عن زيادة القدرة التنافسية من مناطق أخرى، مثل الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة الشرق الأوسط. ولا يزال من غير الواضح إلى أي مدى يمكن أن يؤثر الحظر النفطي على صادرات المنتجات الروسية، وبالتالي قطاع التكرير الروسي، حيث قد يكون التأثير كبيراً مع انخفاض صادرات المنتجات الروسية عما هو متوقع، مما يؤدي إلى إغلاق مصافي التكرير في روسيا.

الجزء الثالث: الانعكاسات المحتملة للتطورات في الاقتصاد العالمي على أسواق النفط العالمية

1. يرتبط أداء الاقتصاد العالمي بعلاقة طردية مع إمدادات النفط العالمية. في هذا السياق، ومن منظور متوسط المدى، هناك احتمال بأن يؤدي تباطؤ أداء الاقتصاد العالمي إلى انخفاض استثمارات الإنتاج والاستكشاف، كما يمكن أن يتسبب ارتفاع معدلات التضخم في زيادة تكاليف الإنتاج، ومن ثم إبطاء توسع السعة الإنتاجية، ويؤدي إلى اختناقات في الإمدادات.

معدل نمو الاقتصاد العالمي ومعدل نمو إمدادات النفط الخام خلال الفترة (2000 – 2021)

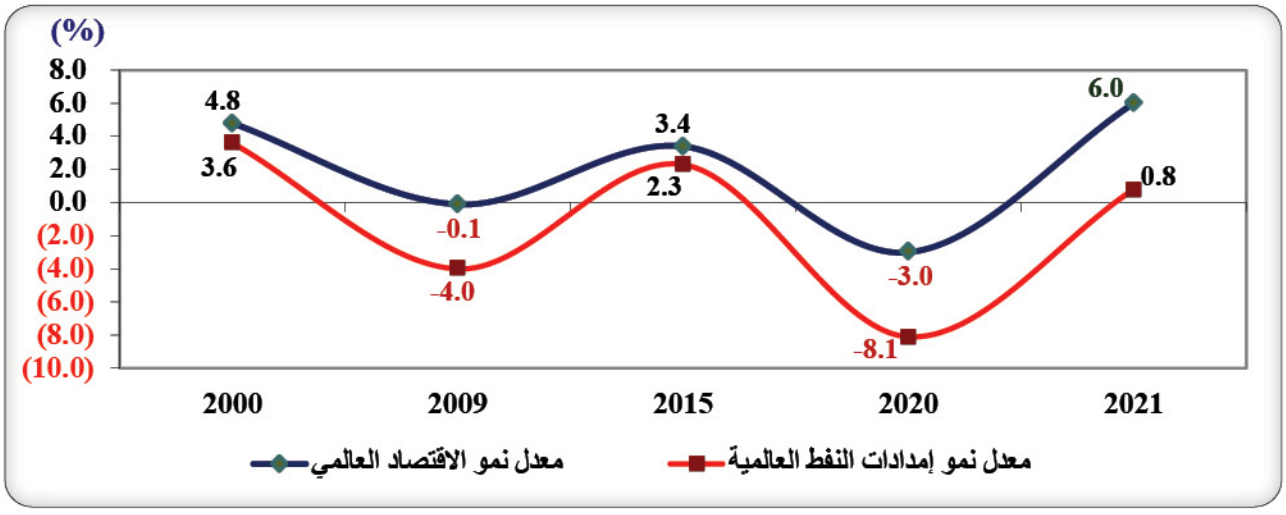

المصـــادر: التقرير الاحصـــائي الســـنوي لمنظمة أوبك (أعداد مختلفة)، وقاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصـــاد العالمي لصندوق النقد الدولي، أكتوبر 2022.

2. وفقاً لنظرية الاقتصاد الكلي، يُعد نمو الطلب على النفط هو أحد المحركات الرئيسية لأداء الاقتصاد العالمي بشكل عام. وقد تنامت خلال الآونه الأخيرة المخاوف حيال ضعف الطلب على النفط، في ظل ارتفاع معدلات التضخم العالمية، وما صاحبه من زيادة كبيرة في أسعار الطاقة والتي يمكن أن تؤدي في حال استمرارها إلى حدوث ركود اقتصادي عالمي، ينخفض فيه الطلب على النفط وتنهار أسعاره لمستويات متدنية.

معدل نمو الاقتصاد العالمي ومعدل نمو الطلب على النفط خلال الفترة (2000 – 2021)

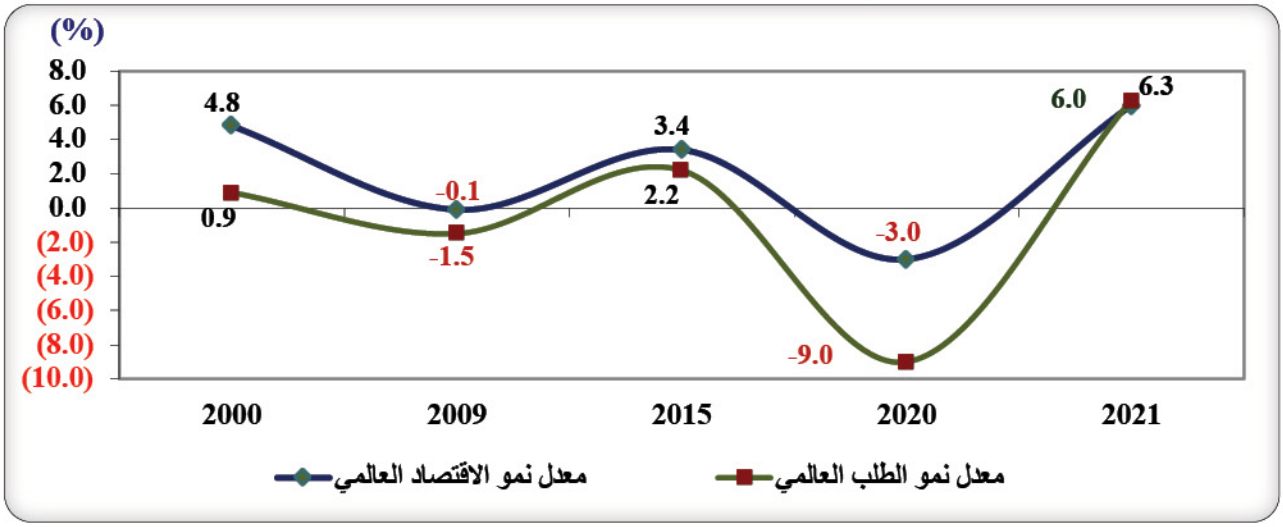

المصادر: التقرير الاحصائي السنوي لمنظمة أوبك (أعداد مختلفة)، وقاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي، أكتوبر 2022.

3. استمرار تباطؤ الاقتصاد العالمي، مع تنامي حالة عدم اليقين حيال آفاقه المستقبلية قد يؤدي إلى زيادة عمليات البيع في أسواق العقود الآجلة للنفط، ومن ثم انخفاض أسعار النفط الخام. هذا وتتوقع **منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)** أن تتجه أسعار النفط نحو الانخفاض على المدى القريب، على خلفية تنامي مخاوف حدوث ركود اقتصادي عالمي، وما يرتبط به من تراجع في الطلب على النفط، مع قيام البنوك المركزية العالمية برفع أسعار الفائدة لكبح التضخم. ويتوقع أن يساهم حرص دول أوبك+ على دعم استقرار وتوازن سوق النفط، ولا سيما قرارها الأخير بخفض مستوى إنتاجها النفطي بمقدار 2 مليون ب/ي خلال الفترة (نوفمبر 2022 - ديسمبر 2023)، في دعم أسعار النفط الخام. يأتي ذلك إلى جانب التطورات الجيوسياسية في شرق أوروبا، ما يرتبط بها من زيادة مخاطر أمن إمدادات الطاقة.

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

أوابـك